جامعة زيان عاشور ـ الجلفة / الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مقيـــاس: اقتصاد المؤسسة **التخصص: السنة الثانية ليسانس علوم التسيير**
المحاضرة الثانية: مكانة ودور المؤسسة **إعـداد البـروفيسور: علّة مـراد**

تمهيد:

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزاً معتبراً في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الاديولوجية؛ باعتبارها تمثل الأداة في إحداث تنمية وتقدم أي اقتصاد كان، فهي قبل كل شيء خلية إنتاج يتم فيها تجميع وتوليف بعض العناصر الاقتصادية، إضافة إلى ذلك تعتبر موجود وظيفي للتعبير عن القدرات الفكرية والتصورية والإبداعية في ميدان إنتاج السلع وتقديم الخدمات.

وانطلاقاً مما سبق، يمكن تشبيه المؤسسة الاقتصادية بالكائن الحي، كونها تمثل إطاراً منظماً لالتقاء وتفاعل مجموعة من الوظائف المتأتية من مجموعة من الوسائل المادية والجهود البشرية في سبيل تلبية الطلب الاستهلاكي.

أولاً: مكانة المؤسسة

1. المكانة: هي تلك المرتبة أو المنزلة التي تحتلها المؤسسة في النشاط الاقتصادي، ونظراً لأنها مساهمة في عملية التنمية الاقتصادية فهي تحتل بذلك مكانة هامة.

2. المؤسسة كعون اقتصادي ومكانتها في الدورة الاقتصادية: يعتبر مفهوم الدورة الاقتصادية من المفاهيم المرتبطة بالنشاط الاقتصادي، حيث تمثل الحالة التي يكون عليها الاقتصاد في فترة معينة، كنتيجة للعلاقات التي تحدث بين الأعوان الاقتصاديين.

1.2. مفهوم الأعوان الاقتصاديين: الأعوان الاقتصاديون هم الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا ذو طبيعة إنتاجية أو استهلاكية أو تبادلية، بحيث يكون لهم تأثير على الحياة الاقتصادية. ويقسم الأعوان الاقتصاديون إلى عدة فئات، وهي:

- **العائلات:** وهي المتعامل الرئيسي مع المؤسسة، الذين يمثلون المستهلكون من جهة، ومن جهة أخرى هم من يتقاضون الأجور مقابل تعبهم في النشاط الاقتصادي داخل المؤسسة باعتبارهم عمالاً.
- **المؤسسات التمويلية:** وهي المؤسسات التي تمول المؤسسة بقروض خلال عملية النشاط الاقتصادي.
- **الإدارات:** وهي التي تقوم المؤسسة بدفع الضرائب لها.
- **الخارج:** وهم الشركاء والمساهمون، بحيث يدفعون رؤوس أموال ومساهمات مالية منتظرين بذلك الفوائد.

2.2. مفهوم الدورة الاقتصادية: يتميز النشاط الاقتصادي عموما بمروره دوريا بمراحل صعود تسمى بمراحل الرواج، ومراحل نزول تسمى بمراحل الكساد، ويعتمد طول مرحلة من المراحل على الحالة الاقتصادية العامة، وتمثل الدورة الاقتصادية تمثيل بياني مبسط للنشاط الاقتصادي والموجه لفهم طريقة تنظيمه في اقتصاد معين، وفترة معينة، وتوضيح العلاقات الأساسية الموجودة بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين، كما يوضح كيفية ارتباط نشاط هؤلاء المتعاملون فيما بينهم، وشرح تنظيم التدفقات المادية والنقدية بينهم.

وتنشأ الدورة الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين المتفاعلين في السوق، بحيث يقوم كل عون بتقديم مساهمة من نوع معين تكمل تحقيق دورة كاملة، فالمؤسسات تقدم منتجات وخدمات نتيجة استغلالها لموارد مختلفة، ومقابل عوائد يتم اقتسامها مع المساهمين في العملية الإنتاجية كل حسب مساهمته.

وتنتج عن نشاط المؤسسة الاقتصادي علاقات مع باقي الأعوان الاقتصاديين بسبب عمليات التبادل، والتي ينتج عنها ما يسمى بالتدفقات الاقتصادية، وهي نوعين:

☜ **تدفقات حقيقية:** وهي التي تعكس تبادل السلع والخدمات من متعامل اقتصادي إلى متعامل اقتصادي آخر مثال ذلك عندما تقوم المؤسسة بتصريف منتجاتها إلى المستهلكين فنقول أن هناك تدفق سلعي حقيقي من المؤسسة إلى المستهلك.

☜ **تدفقات غير حقيقية (نقدية):** وهي تمثل الحركة العكسية أو التوجه المقابل للتدفقات الحقيقية، ممثلة في العلاقات والعمليات المرتبطة بحركة الأموال والنقود بين الأعوان، ومثال

ذلك عندما تقوم المؤسسة بتوزيع الأجور على العمال، والرسوم والضرائب إلى الإدارات..الخ.

كما لا تنحصر عمليات النشاط الاقتصادي على الإنتاج والاستهلاك فقط، بل تتوسع أكثر بالانتقال إلى العلاقات التي تربط جميع المتعاملين الاقتصاديين، كما أننا نلاحظ تشابه العلاقات وتعدد عمليات التبادل بين المتعاملين الاقتصاديين (المؤسسة، العائلات، الإدارات) الذين يقومون بدورهم بمختلف التبادلات فيما يخص **التدفقات الاقتصادية**، كالآتي:

- العمال: حيث أن المؤسسة تسلم إلى عمالها أجوراً مقابل أعمالهم، ورواتب إلى موظفيها.
- الموردون: حيث يقوم بتزويد المؤسسة بالمواد الأولية وبعض السلع.
- الدولة: عن طريق دفع الضرائب كما يمكن للمؤسسة الحصول من الدولة على مختلف الخدمات العامة.
- البنوك: عن طريق تسليمها القروض.
- الملاك: عن طريق تقديم رؤوس الأموال للمؤسسة وانتظار الأرباح.

3. **العمليات الاقتصادية:** تقسم العمليات الاقتصادية إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وهي:

☜ **عمليات التوزيع:** تضم المداخيل الموزعة من طرف المشروعات، كالضرائب والرسوم، فوائد رؤوس الأموال، الأجور، معونات الدولة، المساعدات الخارجية.

☜ **العمليات على السلع والخدمات:** وتضم هذه المجموعة كل من الإنتاج والاستهلاك، الاستثمار، وكذا الواردات والصادرات

☜ **العمليات المالية:** وتتمثل في دائنية ومديونية كل عنصر من العناصر الاقتصادية وتكون هذه العمليات في شكل أسهم، سندات، قروض. إذاً؛ فالنشاط الاقتصادي قائم على أساس قرارات مأخوذة وعمليات اقتصادية يقوم بها مجموعة من الأشخاص بكونهم يؤدون وظيفة اقتصادية، وهم من نسميهم بالمتعاملين الاقتصاديين.

وتختلف العلاقات التي يقوم بها المتعاملين الاقتصاديين باختلاف أهميتها، لذا فإننا نميز نوعين من العلاقات، وهي:

- ✓ علاقات ذات متعاملين: وهي التي تقوم بين متعاملين اقتصاديين فقط.
- ✓ علاقات ذات ثلاثة متعاملين: وهي التي تنشأ بين ثلاث متعاملين اقتصاديين (مؤسسة، إدارة، عائلة) مثلاً.

ثانياً: دور المؤسسة

1. **الأدوار العامة للمؤسسة:** يسعى منشؤوا المؤسسات العمومية والخاصة منها إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية وهذا ما تأكد فعلاً، بحيث أن المؤسسة لعبت دوراً حاسماً في الاقتصاد، وهذا من خلال:

- **المؤسسة منشأ للقيمة المضافة:** عندما تقوم المؤسسة بالتعامل مع المتعاملين الاقتصاديين تنشأ القيمة المضافة، وهي الفرق بين قيمة السلع والخدمات التي أنشأتها مؤسسة ما وقيمة السلع الخدمات المستهلكة، فهي قياس للإنتاج الصافي بمعنى حجم المنافع التي تم خلقها من قبل المؤسسة خلال عملية الإنتاج.

- **المؤسسة مركز لتوزيع المداخيل:** عند حصولها على القيمة المضافة، تقوم المؤسسة بتوزيعها على من شارك في عملية الإنتاج، وتتم عملية التوزيع وفق اتفاقات وقوانين مسبقة، حيث يستفيد:

- ✓ العمال من أجور، رواتب ومكافآت؛
- ✓ استفادة الدولة في شكل ضرائب ورسوم؛
- ✓ استفادة الممولين في شكل فوائد؛
- ✓ استفادة الملاك والمسيرون في شكل أرباح؛
- ✓ استفادة أصحاب الأرض في شكل ريع.

- المؤسسة مصدر للشغل: إن إنشاء مؤسسات يعمل على توفير مناصب شغل يزيد عددها أو ينقص تبعاً لحجمها، فهي تسمح دون شك بامتصاص البطالة من المجتمع.

2. **الدور الاقتصادي للمؤسسة:** ويتمثل في:

- توفير السلع والخدمات من أجل تلبية حاجات أفراد المجتمع.
- تنمية الاقتصاد عن طريق الاستثمار، مما يؤدي إلى توفير مناصب الشغل.
- المساهمة في التطور التكنولوجي، عن طريق تطوير ودعم البحوث من أجل تحسين النوعية وزيادة الإنتاج.
- تحقيق الربح: لا يمكن أن تستمر المؤسسة في الوجود دون تحقيق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها، وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى المنافسة.

3. **الدور الاجتماعي للمؤسسة:** ويتمثل في:

- تحسين مستوى معيشة السكان، عن طريق ضمان مستوى مقبول من الأجور.
- القضاء على الآفات الاجتماعية نتيجة القضاء على البطالة.
- رفع المستوى التكويني للعمال (دورات تكوينية).
- إقامة أنماط استهلاكية معينة: حيث تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتأثير في عادات وأذواق المستهلكين، وذلك بتقديم منتجات جديدة أو بواسطة الإشهار والدعاية.
- توفير تأمينات ومرافق للعمال: حيث تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، كما أن بعض المؤسسات تخصص مساكن لعمالها ومزايا اجتماعية أخرى كدور الحضانة مثلاً. إن هذا العناصر الاجتماعية لم يتحصل عليها العمال بشكل عفوي بل كان نتيجة لنضال النقابات العمالية.

يمكن الإشارة إلى أن أدوار المؤسسة ليست كلها ذات طابع ايجابي، فقد تنطوي على بعض **الأدوار السلبية** خاصة ما تعلق منها بجزئية البيئة، وهذا من خلال ظاهرة:

- التلوث البيئي: الذي يعتبر أحد أكبر المشاكل التي يعاني منها عالم اليوم، حيث أن ما تفرزه المؤسسات خاصة الصناعية منها من نفايات سامة قد أثر على التوازن البيئي، وأصبح يهدد حياة البشر والكائنات الحية الأخرى، مما دفع المنظمات الحكومية وغير الحكومية إلى دق ناقوس الخطر، وتنبيه الدول والمجتمعات كافة للكوارث البيئية التي تحدث على المستوى الايكولوجي، ناهيك على ارتفاع نسب الإصابة ببعض الأمراض المرتبطة بما تفرزه المؤسسات من نفايات.

بناءً على ما سبق؛ يظهر جلياً المكانة الحساسة للمؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية، والدور الايجابي المنوط بها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها اللبنة الأساسية والمحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.